الكلمة الختامية

في ختام هذه السلسلة من ورش العمل التي استمرت ثلاثة أيام متفرقة تناولنا خلالها بالتحليل الجوانب المختلفة لسوق العمل في مصر، يسعدني أن ألقي الضوء على بعض التوصيات الهامة الرامية إلى معالجة أوجه الجمود الهيكلي الذي يعاني منه سوق العمل في مصر، وسد الفجوة بين العرض والطلب، وزيادة مكون التشغيل في النمو. وفيما يلي تلخيص لأهم هذه التوصيات:

1- ضرورة توفير مزيد من الائتمان للقطاع الخاص، وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وتشجيع الصادرات بغية خلق عدد أكبر من فرص العمل.

2- توفير حوافز لزيادة مكون الوظائف في النمو، بما في ذلك الحوافز الضريبية.

3- تصحيح أوضاع المالية العامة بما يؤدي إلى خفض الآثار المترتبة على مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان وخاصة خلال فترات انتعاش النشاط الاقتصادي، وذلك بغية خفض تكلفة الاقتراض والتضخم وزيادة الحوافز لتوجيه مزيد من الائتمان للقطاع الخاص.

4- ضرورة أن يقترن إصلاح المؤسسات العامة بسياسة تستهدف استيعاب فائض العمالة في القطاع الخاص.

5- تحسين القدرة التنافسية للصادرات المصرية بغية زيادة التشغيل وتعزيز الرفاهة.

6- تحسين جودة وكفاءة النظام التعليمي وخاصة خلال مرحلة التعليم الأساسي، وذلك بهدف الاستثمار في التدريب وخلق فرص عمل للشباب بصفة خاصة.

7- من شأن الاستثمار في التعليم وتحديثه، بما في ذلك التعليم الفني، المساعدة على وضع سياسة كفؤة للأجور بهدف تعبئة المزيد من العمالة الماهرة.

8- يمثل تحسين جودة التعليم المهني وعلاقته بسوق العمل أهمية كبيرة لإصلاح سوق العمل.

9- ضرورة توسعة نطاق التدريب المهني والعمل التطوعي بالإضافة إلى تعزيز كفاءة توظيف الخريجين.

10- زيادة الحوافز الرامية لتعزيز مشاركة الإناث في سوق العمل وتوجيه مزيد من فرص العمل للعمالة الماهرة بهدف الحد من هجرة العقول.

11- تسهيل عملية تسجيل العلامات التجارية وزيادة التعاون بين شركات القطاع الخاص والجامعات لتعزيز القدرة على الابتكار وزيادة الاستثمار في البحوث والتطوير.

12- تحسين ظروف العمل والالتزام بمعايير العمل اللائق بما يسهم في رفع الإنتاجية وزيادة كفاءة الإنتاج بغية زيادة معدلات التشغيل ونمو الأجور.

13- إتاحة قنوات تمنح الحرية النقابية للعمال ووضع معايير أفضل للصحة والسلامة، والقضاء على التمييز لتشجيع إنتاجية العمل.

14- لا بد من إعادة النظر في القواعد التي تنظم عملية التوظيف والاستغناء عن العمالة بغية الموازنة بين حقوق العمالة والمرونة في ممارسة أنشطة الأعمال.

15- تطوير الاتحادات العمالية التي تتولى الدفاع عن حقوق العمال بأسلوب سلمي.

16- توفير قنوات للحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي وتعزيز دور الوساطة في سوق العمل بهدف خفض المخاطر الناتجة عن تعطل النشاط الاقتصادي.

17- الإسراع في تنفيذ القانون الصادر مؤخرا لتقليل تكلفة الضمان الاجتماعي بغية زيادة الامتثال وتقنين أوضاع الاقتصاد الرسمي.

18- يجب إعداد قواعد التوظيف بما يتناسب مع خصوصيات الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تستوعب نسبة كبيرة من العمالة.

19- إعداد سياسات فعالة لسوق العمل تقضي على الجمود الذي يتسم به تحت مسمى الأمن الوظيفي والذي ثبت أن له آثار سلبية شديدة على القدرة على خلق فرص عمل حتى في ظل اقتصاد متنامي.

20- زيادة الحوافز على خلق فرص عمل في القطاعات التي يتسم النمو فيها بارتفاع مكون التشغيل.

21- خفض القيود المفروضة على ممارسة الأعمال بما في ذلك القضاء على البيروقراطية والروتين الحكومي.

22- تعديل سياسة الأجور في القطاع العام بغية مواكبة معدلات التضخم والاستجابة للصدمات التي يتعرض لها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

23- تعديل الأجور بصورة تلقائية وفقا للتضخم قد يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وتراجع الحافز لتحقيق مستويات أعلى من النمو.

24- زيادة الأجور وفقا للإنتاجية تؤدي إلى زيادة فرص العمل وتخفيف الضغوط التضخمية ومن ثم تحقيق مستويات معيشية أعلى وزيادة الرفاهة.

25- يتعين الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية المحتملة لتشريعات الحد الأدنى للأجور، وضرورة إتاحة المرونة في سوق العمل وفقا لشروط العرض والطلب في كل قطاع ووفقا للمؤهلات ومؤشرات الإنتاجية.

26- أي دراسة شاملة ترمي إلى الحد من ظروف العمل غير اللائق في القطاع غير الرسمي يجب أن تستهدف توفير الدعم المالي والخدمات غير المالية وتحسين المؤهلات وتيسير القيود المفروضة على جانب الطلب لزيادة استيعاب العمالة في القطاع الرسمي.

27- ضرورة منح الأولوية لتحسين أوضاع العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

28- لا بد من تدعيم قدرات العمالة الحالية في القطاع غير الرسمي بغية تأهيلها فيما بعد للعمل في السوق الرسمي.

29- خفض تكلفة الانضمام إلى القطاع الرسمي في القطاع الخاص بما في ذلك من خلال دعم التشغيل الذاتي.

30- إمكانية استخدام الدعم كأداة لتشجيع أرباب العمل على توظيف عمالة جديدة.

31- ضرورة وجود اتحادات تجارية تعبر عن مصالح العمالة المهمشة؛ كما يتعين على مؤسسات المجتمع المدني أن تقدم دعما فنيا وقانونيا لهذه الاتحادات.

32- زيادة الاستثمار في التعليم، بما في ذلك التوسع في إقامة المدارس المهنية للإناث، خاصة في المناطق الريفية على أن يتم ذلك بالتوازي مع استراتيجية تهدف إلى إعادة توزيع الاستثمارات لتعبئة الطلب.

33- يتطلب تقنين أوضاع السوق غير الرسمي مشاركة كافة الأطراف المعنية وإعداد خطة العمل وإضفاء إطار مؤسسي على التغيرات اللازمة.

34- النظر في إصلاح نظام المعاشات لزيادة المزايا الموجهة للمجموعات الأشد ضعفا بدون إثقال كاهل أرباب العمل وبدون خفض التشغيل.

35- يجب الموازنة بين المخاوف في المدى القصير بشأن العدالة الاجتماعية وبين الرؤية طويلة الأجل للنمو الاقتصادي ونمو التشغيل.

وخلاصة الأمر، فإن نطاق التشغيل أكبر بكثير في القطاع الخاص، كما أن زيادة التوجه نحو القطاع الرسمي من شأنها أن تعمل على رفع المستوى المعيشي لقطاع كبير من السكان لكي يستفيدوا من ارتفاع النمو. كما أن زيادة جودة العمل والاستثمار في المهارات التي يشتد الطلب عليها سوف يساعد على سد الفجوة بين العرض والطلب والاستثمار في رأس المال البشري لمعالجة أوجه القصور. وأخيرا وليس آخرا، فإن خفض معدلات البطالة وزيادة الدخل وفقا للإنتاجية هما من الركائز الهامة اللازمة لاستدامة معدلات مرتفعة من النمو وتحقيق العدالة الاجتماعية.